مطالبة صحيفة أسبوعية بالابتعاد عن «اشاعة الرذيلة».. وأقلام تعترض على منع الحكام الاداريين للندوات والمسيرات.. واتجاه لرفض تأجيل الانتخابات:

الصحافة الاردنية: «صدامات» بين هيئة علماء المسلمين و«امارة الانبار».. وحظر نشر معلومات عن قضية «الكابسات»

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

تابعت الصحافة المحلية في الأردن طوال الأسبوع الماضي غالبية التطورات التي تشهدها المنطقة وركزت بشكل خاص على ما يحصل في لبنان حيث وقف الأردن الرسمي علنا مع حكومة السنيورة في مواجهة حزب الله، معتبرا ان هذه الحكومة تمثل الشرعية فيما عاد الجدل تحت عنوان موضوعات الاثارة بالنسبة للصحافة الأسبوعية خصوصا بعد ورود شكوى لمجلس نقابة الصحافيين على صحيفة أسبوعية بارزة بسبب نشرها موضوعا حول ممارسات جنسية في أحد المستشفيات.

ووجدت نقابة الصحافيين في هذا الموضوع فرصة لتجديد التأكيد على مبادئ ميثاق الشرف الصحافي والاخلاق المهنية والتزام الصحافيين والمؤسسات الصحافية بعدم نشر الاعمال ذات المستوى الهابط التي تثير النزعات الشهوانية أو تشجع على اشاعة الرذيلة أو اثارة المشاعر المريضة التي يكون نشرها مخالفا لقيم المجتمع واخلاقياته والابتعاد نهائيا عن موضوعات الاثارة ونشر الفضائح.

وفي اطار متزامن تقريبا قررت سلطات القضاء حظر نشر اي معلومات حول قضية «الكابسات» التي يطال التحقيق فيها وزيرا سابقا في الحكومة طوال فترة التحقيق حفاظا على العدالة وسرية التحقيقات وكان مجلس النواب قد شكل لجنة لمتابعة هذه القضية مؤلفة من ثمانية نواب برئاسة سعد هايل السرور بهدف اعداد تقرير حول هذه القضية التي شغلت الرأي العام بسبب ورود اسم وزير البلديات الأسبق عبد الرزاق الطبيشات في هامش القضية التي تتعلق بشراء كابسات نفايات بملايين الدنانير ووجود شبهات فساد اداري او مالي في الأثناء.

ومارست بعض الأسبوعيات هوايتها في استهداف أفراد دون عينهم على مدار الأسبوع فيما ارتفعت مستويات النقاش الباطني حول أداء الأسبوعيات الصفراء التي لا تلتزم بأي حدود وبنفس الاطار طرحت صحيفة «الدستور» قضية مهمة وغير مطروحة سابقا بقلم الكاتب الاسلامي حلمي الأسمر تتعلق بمضايقات تتعرض لها في بغداد هيئة علماء المسلمين السنة على ايدي أفراد تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وحسب الأسمر فان المعلومات تتحدث عن عمليات تصفية جسدية طالب علماء في الهيئة على ايدي تنظيم القاعدة.

إمارة العراق الاسلامية

وقال الأسمر: هناك معلومات تقول ان زعامات «الامارة الاسلامية في العراق» قتلوا نحو عشرين من علماء المسلمين السنة في «الأرض المحررة» في محافظة الانبار لانهم لم يرتضوا الانصياع لرؤيتهم الشرعية، اعلان «الامارة» الذي أطلق يوم الاحد 15ـ10ـ 2006 أعلن تأسيس «دولة العراق الاسلامية»، زافا البشرى بـ «انشاء واقامة دولة العراق الاسلامية في بغداد والانبار وديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى وأجزاء من محافظة بابل وواسط، حماية لديننا وأهلنا وحتى لا تكون فتنة وتضيع دماء الشهداء و تضحيات أبنائكم المجاهدين سدى»، وأطلق الدعوة للمسلمين في العالم الى «دعم هذه الدولة بالمال والرجال والدعاء»، مشيرا الى انها «سوف تحكّم شرع الله في البلاد والعباد»، ومن باب تحكيم «شرع الله في البلاد والعباد» تم اعدام هؤلاء العشرين من علماء الشرع السنة، الذين أفلتوا من فرق الموت الطائفية وقناصة جيش الاحتلال الأمريكي، ليصطادهم «اخوانهم المجاهدون حماية للدين» وتوحيدا للمرجعية وتمكينا للدولة الاسلامية في العراق، أو طالبان!!

وقال الكاتب نفسه: في خط مواز ربما، قرانا وقرأ الآلاف عن جلد سلطة المحاكم الاسلامية في الصومال رجالا ضبطوا يدخنون، أو يشاهدون فيلما سينمائيا، ومن قبل شاهدنا وقرانا عن تطبيقات طالبانية للاسلام في أفغانستان، جعلت اطلاق شعار «الاسلام هو الحل» يبعث قشعريرة خوف في الروح، ان تم وفق هذه الرؤية الطالبانية التي تنأى بنفسها عن روح التسامح الاسلامي الذي يحرم حرمة مغلظة قتل النفس (أي نفس بغض النظر عن دينها وعرقها) فقال رب العزة «من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكانما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكانما أحيا الناس جميعا»!!

الطالبانية الجديدة ـ يضيف الأسمر ـ أو اعادة انتاج طالبان، سواء تحت عنوان السلفية الجهادية أو غيرها من المسميات الاسلاموية التي تستبيح دماء الناس، متكئة على رؤى تكفيرية مبتسرة، أو اجتهادات فقهية لشباب متحمسين لم يحيطوا بالعلم الشرعي، تجعلنا نحن كمسلمين نشعر بالذعر من أي احتمال لتسلم أصحاب هذه الرؤية للحكم في أي بقعة من بقاع الأرض، فما بالك بغير المسلمين؟

وقال: بل تجعلنا نصرخ بأعلى صوتنا ان أي حُكم لا يحكم بشرع الله عز وجل مقدم على من يحكم بشرع ملتبس يلوي أعناق النصوص، ويتكىء على فقه نيء سريع انتجته أقبية الظلم والتعذيب، والأجواء «تحت أرضية».. فقه يُحول البلاد الى مسالخ تجري فيها دماء البشر في الشوارع، باسم الاسلام، فهذا أخطر ما يمكن ان يصيب المشروع الاسلامي النهضوي، الذي تتطلع اليه ملايين الأفئدة في طول الكرة الأرضية وعرضها، كمشروع معتدل متدرج يأخذ الناس باللين والحلم والرفق، يستلهم كلام الله عز وجل لنبيه الكريم صلوات الله عليه: ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك!!

وختم الأسمر قائلا: لم يكن يخطر ببالنا في أسوأ أحلامنا، ان «امارة اسلامية!» يمكن ان تكون سيفا مسلطا على رقاب المسلمين السنة، على نحو ما تناهى الى سمعنا، ولئن كان هذا حالها مع هؤلاء، فكيف ستعامل المسلمين الشيعة؟ بل ماذا ستفعل مع غير المسلمين؟ونرجو ان يكون ما سمعنا محض اختلاق، ولكن ان صح، فهذه دعوة لاستنهاض همم علمائنا ومشايخنا في أركان الدنيا للتدخل لتصحيح أي مسار خاطىء، يحمل بلاء عظيما وفتنة مرعبة، تضاف الى ما يعانيه سواد الناس من هم وغم وبلاء!!

البحر الميت

وفي صحيفة «الغد» تحدث الكاتب باسم الطويسي عن البحر الميت وقال: من يسمع كل هذا الضجيج الاعلامي، أو بكلمات أكثر حيادية، السمعة التي حققها البحر الميت خلال الخمس سنوات الماضية ، لا يخطر في باله الا ان الشواطئ الشرقية للبحر الميت الأردني تعج بعشرات المنتجعات السياحية وسلاسل من الفنادق العالمية تملك عشرات الآلاف من الغرف الفندقية، وان هذا المرفق الطبيعي يقدم قيمة مضافة عالية للاقتصاد الأردني، ولن يخطر في بال من يتابع هذه الوقائع ان كل هذا الضجيج على شواطئ تمتد نحو (85) كلم لا تضم سوى ثلاثة فنادق يعمل منها اثنان فقط، ومعظم مشغليها جهات حكومية، أي ان فواتير زبائنها تسدد من خزينة الدولة.

وقال الطويسي ايضا: يمثل الاستخدام السياحي لشواطئ البحر الميت احد اكتشافات مرحلة تطلعات معاهدة السلام الأردنية ـ الاسرائيلية التي رفعت سقف التطلعات الاقتصادية ورسمت أحلاما وردية حول مستقبل السياحة الأردنية. وكما يعلم الجميع ذهبت تلك التطلعات أدراج الرياح وبقيت «ثقافة الكورنيش» كما تبدو في العقبة والبحر الميت، (90 %) من زوار المنشآت السياحية في البحر هم من الأردنيين أو من الضيوف الرسميين، وأكثرهم لا يغادر الفندق من بداية الزيارة حتى نهايتها فالمنتج السياحي ـ حسب لغتهم ـ يختصر في الفندق ولا علاقة له بالبيئة الطبيعية وما تكتنزه من عناصر جذب فريدة، بمعنى انه لو أقيم منتجع سياحي وسط الصحراء الشرقية وقصر مؤتمرات وصاحب ذلك صناعة هوية اعلامية للمكان لما اختلف الأمر كثيراً.

والبحر الميت ـ يتابع الكاتب ـ أيضا كان من الممكن ان يكون قاعدة لصناعة وطنية أردنية متقدمة ليس على غرار المناطق الخاصة والمؤهلة، بل صناعة نوعية صديقة للبيئة تتدنى فيها نسبة التنافسية الاقليمية، ومن الممكن ان يحل جزء كبير من مشاكل الأردن الاقتصادية وتطوير صناعة واحدة والارتقاء بها عالمياً. وفي القرون اللاحقة شهد البحر الميت منافسة دولية شديدة وحافظ الانباط على هويته واستثمروه اقتصادياً وانتصروا في ثلاث معارك دفاعاً عنه ضد الأطماع السلوقية فقد كانت السيطرة على ثرواته حلما لقادة الاسكندر الكبير.

وخلص الكاتب الى العبارة التالية: البحر الميت ليس مجرد فندق مغلق وبضعة سياح رسميين، وبلادنا ليست فقيرة بل الفقر في رؤوسنا.

انتخابات

واهتم الكاتب فهد الخيطان من صحيفة «العرب اليوم» بملف الانتخابات وقال: حسمت الحكومة امرها بشان الانتخابات البلدية واكد وزير البلديات نادر الظهيرات انها ستجري العام المقبل بعد ان يقر ـ كما هو مفترض ـ مجلس الامة مشروع القانون في دورته الحالية، لكننا لا نعرف لغاية الان هل ستكون الانتخابات البلدية كاملة ام «نصف ديمقراطية» فذلك يعتمد على موقف السادة النواب من اقتراح اللجنة الادارية في المجلس بانشاء امانات في كبرى البلديات «اربد والزرقاء».

اجراء الانتخابات البلدية ـ يقول الخيطان ـ غير مرهون بالظروف السياسية بعكس الانتخابات النيابية التي سيبقى موعدها معلقاً على الظروف السياسية ومفتوحا على كل الاحتمالات، رئيس مجلس النواب عبدالهادي المجالي وفي محاضرته امس الاول في منتدى الزميلة «الدستور» قلّص الاجابات المحتملة على سؤال الانتخابات في احتمالين لا ثالث لهما: اجراء الانتخابات في موعدها «اذا سمحت الظروف السياسية» او التمديد للمجلس الحالي، مؤكدا ان اللجوء لخيارات اخرى اي حل المجلس كما حصل من قبل ليس واردا ابداً.. المجالي لا يتحدث من فراغ فهو قريب من مركز صناعة القرار لا بل احد المشاركين الفاعلين في صناعته. وابدى رئيس المجلس تفاؤله باجراء الانتخابات في شهر ايلول او تشرين الاول المقبل.

لكن اختصار التوقعات في احتمالين لا يختلف كثيرا، فبالمحصلة النهائية ستستمر حالة الشلل السياسي في البلاد ويظل الترقب سيد الموقف.

تأجيل الانتخابات او التمديد للمجلس الحالي حالة استثنائية والأصل هو اجراء الانتخابات في موعدها. ولاثبات حسن النوايا على الحكومة ان تعلن منذ الآن ان الانتخابات النيابية ستجري في موعدها العام المقبل «ايلول او تشرين اول» واذا ما اقترب الموعد وتبين لها ان الظروف السياسية لا تسمح باجراء الانتخابات يصبح التأجيل او التمديد امرا مبررا وموضوعياً، اما تعليق القرار منذ الان على الظروف السياسية ونحن لا نعلم طبيعتها بعد عشرة شهور فانه يدخل في باب النوايا المبيتة. تقدير الموقف والظروف يتم في وقته فنحن نعيش في منطقة تعيش حالة اضطراب منذ عقود طويلة.

وقال الكاتب: ولا احد يتوقع ان يحل الأمن والسلام العام المقبل، علينا اذاً التكيف مع الظروف القائمة وليس الاستسلام لها. فحتى البلدان التي تعاني من اضطرابات ونخشى من تأثيرها علينا كالعراق وفلسطين ولبنان يطرح فيها خيار الانتخابات المبكرة لمواجهة المأزق السياسي.

السياسة الداخلية في الاردن اتسمت في السنوات الاخيرة بالهروب من مواجهة استحقاقات الاصلاح السياسي بحجة الظروف الاقليمية وبالنتيجة خسرنا الداخل ولم تتغير الظروف من حولنا لا بل اننا اصبحنا اقل قدرة على مواجهة الاخطار الخارجية ولم نعد نملك سوى استراتيجية التراجع عن التحولات الديمقراطية والاصلاح السياسي

واعتبر رئيس تحرير الغد أيمن الصفدي ان وجود تقاطعات مع الموقف الديمقراطي مسألة غير مبررة وتحدث عن ممارسات فعلية ما تزال تصرّعلى محاصرة الانفتاح السياسي وتحول دون تجذير الممارسة الديمقراطية تقليداً راسخاً. وثمة اعتداءات غير مبررة على الحقوق السياسية للناس والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

المحافظون ما يزالون يملكون سلطة غير مبررة لمنع المسيرات والاعتصامات والتظاهرات السلمية. وقانون الاجتماعات العامة، الذي يتعارض مع متطلبات الاصلاح، ما يزال خارج البحث الرسمي الجاد.

اعتصامات تُمنع. ندوات تُحظر. وكتب تقف على الحدود بقرار اداري وكانه ما يزال بقدرة أي كان وقف تدفق المعلومات في عصر الانترنت والفضائيات.

والانكى ـ يكشف الصفدي ـ ان مؤسسات تعليمية يفترض ان تكون منبعاً للفكر المستنير والممارسات الديمقراطية استحالت صحارى فكرية لا أفق فيها أو لها وغرفاً صفية تُلقّن ولا تعلم، تحاصر الحوار لا تستنهضه، وتكرس انماط عمل وتفكير لا تجذر ديمقراطية ولا تولدّ استنارة. ولان الديمقراطية ثقافة وتقاليد اضافة الى كونها ممارسة وقوانين، ليس من الممكن اعتمادها ثابتاً مجتمعياً ان أبقتها الجامعات خارج أسوارها.

استمرار معركة الحجاب وصحافية تؤكد انه عادة جاهلية.. واتهام «الاخوان» بامتطاء الازمة.. وفتاة تصور نفسها عارية وترسل صورتها لشبكة الموبايل

«الدستور» تهاجم رحلات مبارك.. والشيخ فرحات يسخر من العلمانيين.. واهتمام اعلامي بقضية اطفال الشوارع.. ومعارك حكومية

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة ـ الجمعة ـ عن انتهاء زيارة الرئيس مبارك لايرلندا ونتائجها وتوجهه لزيارة فرنسا وخطاب حسن نصر الله الامين العام لـ«حزب الله» في لبنان. واستمرار التحقيق مع رمضان التوربيني واعوانه المتهمين باغتصاب وقتل عدد من اطفال الشوارع وتجديد حبسهم 15 يوما اخرى ومناقشات مجلس الشورى لقضية اطفال الشوارع وبدء اول رحلات الحجاج بالقرعات وفتح باب تقديم طلبات تركيب عدادات للمياه في الشقق والمحلات وتركيبها بعد 3 ايام بعد دفع التكاليف وتقسيط للراغبين وقيام الحزب «الوطني» الحاكم صاحب الاغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها بتسيير قوافل طبية لمعالجة المواطنين مجانا، مستغلا امكانيات وزارة الصحة، وتوزيع ملابس بالمجان في محاولة لمنافسة الاخوان المسلمين وايجاد ارضية شعبية له واستمرار اضراب عمال شركة «غزل المحلة» واتهامهم لرئيس الشركة ورئيس الشركة القابضة بالعمل على تدهور اوضاعها لايجاد مبرر لبيعها وموافقة برنامج الامم المتحدة الانمائي على تخصيص مبلغ 340 مليون دولار لمصر حتى عام 2011 لخدمة اهداف التنمية البشرية ومكافحة البطالة ومساعدة النساء على ايجاد العمل وعمل ناشطات حقوق الانسان ورفضه دخول شحنات بصل فاسدة واردة من تركيا واعادتها والاستعدادات لعيد الاضحى المبارك واجازة نصف السنة وامتحانات الفصل الاول في الجامعات وعيد الميلاد المجيد للاقباط الكاثوليك.

وبالنسبة للحوادث كان ابرزها القبض على فتاة عمرها 25 سنة قامت بتصوير نفسها على الموبايل وهي تخلع ملابسها قطعة قطعة حتى اصبحت عارية تماما كما ولدتها امها، وفوجئت بالشرطة تقبض عليها بعد ان انتشرت الصور على الموبايلات وقالت انها كانت تصور نفسها فقط وليس للتوزيع. كما تم القبض على زوج متهم بقتل زوجته بطريقة مبتكرة بعد ان علم انها تخونه. فقد اقنعها بأن في فناء المنزل كنزا. وامرها ان تحفر لاستخراجه فقامت بالمهمة خير قيام املا في العثور على الكنز، وما ان اطمأن الزوج لعمق الحفرة حتى قتلها ودفنها فيها، كما توالت عشرات البلاغات ضد صاحب شركة «الفرسان» للسيارات.

ووواصلت الصحف الاهتمام بقضية اولاد الشوارع في التحقيقات والتعليقات وبالاحداث في لبنان حيث انقسم المعلقون ما بين مؤيد لحسن نصر الله والمعارضة ومهاجم لها وللأسف لاحظنا ان المهاجمين لا معلومات حقيقية لهم لما يحدث، لدرجة انهم يعتقدون ان «حزب الله» يخوض المعركة وحده بشكل طائفي، بدون مساندة من قطاع من المسيحيين والدروز والسنة.

والى معظم ما لدينا في نهاية الاسبوع.

معركة الضبعة

ونبدأ تقريرنا اليوم بالمعركة الدائرة بين رئيس الحكومة وبين وزارة الكهرباء حول موقع الضبعة وتخفي فيها وراء عدد من المسؤولين اولهم وزير البيئة ورجال الاعمال، ثم المجلس الاعلى للآثار في واحد من اعجب المعارك لدرجة ان زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الاحرار» قال عنها امس ساخرا:

«معركة الكهرباء وهيئة الآثار على اختيار موقع الضبعة لبناء المحطة النووية فصل جديد من فصول مسرحية حجاب فاروق حسني، الحكومة تسلي الجماهير». والحقيقة انها لا تسلي ولا يحزنون، انما تتآمر بمختلف الاساليب على المشروع، وقد نشرت «المصري اليوم» يوم الخميس ردا من الدكتور زاهي حواس الامين العام للمجلس الاعلى للآثار نصه:

«بخصوص موقع الضبعة بالساحل الشمالي والخاص بالمحطة النووية التابعة لوزارة الكهرباء نتشرف بالافادة، ونوضح موقف المجلس الاعلى للآثار كالتالي: اولا: منطقة الضبعة بالساحل ورد ذكرها على الخرائط الأثرية القديمة على انها مدينة «زيفر يوم» القديمة طبقا لتحقيق نص استرابون وكذلك على خريطة يوننجر الرومانية والتي توضع الطرق الرئيسية بمصر حول القانون الثالث والرابع والمدن الأثرية القديمة منتشرة بكثافة شديدة بالساحل الشمالي من العصور الفرعونية والعصر اليوناني الروماني متمثلة في القلاع والموانئ والمدن القديمة وظهرت شواهدها في اكثر من مئة وخمسين موقعا اثريا على طريق الاسكندرية/ مطروح مسجلة طبقا لقانون حماية الآثار.

ثانيا: سبق تخصيص الموقع الخاص بالمحطة النووية كهيئة الطاقة النووية التابعة لوزارة الكهرباء منذ عام 1980 دون اجراء مسح اثري للمنطقة او اخلاء الموقع من الآثار وتم انشاء اسوار حول الموقع واعتبارها منطقة محظورة عسكريا وكانت غير خاضعة للمجلس الأعلى للآثار ولم تفحص اثريا.

ثالثا: ليس بين المجلس الاعلى للآثار ووزارة الكهرباء أي خلاف سوى طلب المجلس الأعلى للآثار السماح بمعاينة موقع المحطة النووية بالضبعة بالساحل الشمالي للجنة من الأثريين لوضع التقرير العلمي عن وجود شواهد اثرية عديدة بالموقع حيث سبق معاينة الموقع بتاريخ 2006/8/1 بلجنة من منطقة آثار مارينا وبحضور مدير المشروع وكبير مهندسي الكهرباء واثبتت وجود آثار ثابتة ومنقولة من العصر اليوناني الروماني عبارة عن منازل ومقابر وجدران اثرية قديمة وصهاريج مياه وقامت اللجنة باعداد تقرير بوجود شواهد اثرية ولمزيد من الحرص قمنا بتاريخ 2006/12/4 بتشكيل لجنة عليا برئاسة الدكتور محمد عبد المقصود رئيس الادارة المركزية للآثار المصرية لمعاينة الموقع بالتنسيق مع السادة مسؤولي هيئة الطاقة النووية بوزارة الكهرباء لاعداد تقرير نهائي مفصل وعدم اعاقة المشروع.

رابعا: ليس لدى المجلس الاعلى للآثار رأي موقف مسبق من عدم اقامة المشروع ولكن اللوائح والقوانين المعمول بها في المجلس الاعلى للآثار حسب قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 83 تنص على موافقة المجلس الاعلى للآثار عند اقامة أي مشروعات وليست هذه الاجراءات بجديدة بالنسبة لمشروع المحطة النووية ولكن حرصا على سلامة التنفيذ لهذا المشروع القومي المهم.

خامسا: المجلس الاعلى للآثار على استعداد تام للقيام بالحفر والمجسات اللازمة لاخلاء الموقع من الآثار المنقولة وعدم اعاقة المشروع.

سادسا: المجلس الاعلى للآثار يقدر اهمية المشروعات القومية والسابق العمل فيها من جانب المجلس الاعلى للآثار مثل السد العالي وترعة السلام وتوشكى وتنمية الساحل الشمالي، مع الحفاظ على الآثار وعدم اعاقة المشروعات القومية».

والرد تلقاه زميلنا بالجريدة عادل البهنساوي وقد حرصت على نشره كاملا حتى تكون وجهات النظر والحقائق مطروحة بالكامل خاصة ومع ميلي للشكوك في الحكومة. والملاحظ على رد حواس انه لم يذكر ما سبق وصرح به من قبل لـ«المصري» واشرنا اليه الى تلقيه خطابا بالموضوع من رئاسة الجمهورية، كما انه يحاول ان ينجو بنفسه من أي احتمال لانتصار رئيس الوزراء وعدد من الوزراء من رجال الاعمال في المعركة وتحويل المنطقة ـ كما يخطط بالفعل ـ لمنتجع سياحي يشتريه الاجانب واتهامه بأنه تم استخدام الآثار كمخلب قط، وذلك بقوله بانه في حالة وجود آثار فسيتم نقلها، أي لا علاقة له بالموضوع. والمدهش انني شاهدت حلقة من ايام في البرنامج التلفزيوني اليومي على قناة «المحور» ـ 90 دقيقة ـ حول الموضوع كان فيه الدكتور محمد عبد المقصود رئيس الادارة المركزية للآثار وأحد الاساتذة العاملين في المشروع لا اذكر اسمه، وقد اتهم صراحة ودون مواربة الآثار بأنها تستخدم لضرب المشروع من جانب مسؤولين في الحكومة ورجال اعمال. وحذر المصريين من المؤامرة بينما اكد عبد المقصود ان القانون يوقف تنفيذ أي مشروع ما لم توافق عليه الآثار، وهو ما سيحدث في موقع الضبعة وانهم لا علاقة لهم بالصراع الذي يتم الحديث عنه، لكن معتز الدمرداش احد مقدمي البرنامج فاجأه بسؤال لم يتوقعه عندما سأله ولماذا لم تطلبوا من الحكومة ان لا توافق على مشروع شركة اعمار في سيدي عبد الرحمن وهي امتداد لنفس المنطقة الا بعد البحث عن الآثار، فأخذ يلف ويدور وقال انهم سوف يفتشون واذا وجدوا آثارا في المنطقة فسوف يحيطونها ويمنعون البناء عليها. وعاد ليسأله عن سبب عدم التدخل حتى الآن، فأجابه، بأننا ننتظر بدء العمل في المشروع. فقال له معتز احس انك تراوغ.

معركة الحجاب

ومن معركة الضبعة الى المعارك حول الحجاب التي لا تزال مستمرة، وتستقطب الاهتمام، ففي جريدة «اللواء الاسلامي» تواصلت الهجمات ضد الوزير وانصاره، وتفنيد الحجج التي يسوقونها. فكتبت الدكتورة آمال يس استاذة الفقه المقارن بكلية الدراسات الاسلامية بجامعة الازهر مقالا قالت فيه:

«ولو سلمنا انها عادة جاهلية كما يتم الزعم، أليس الاسلام قد اقرها، وصبغها بصبغتها الاسلامية، وجعل الحجاب معلما من معالمه، وفرضا من فروضه؟ ثم هل يعتبر اقرار الاسلام لأمر كان في الجاهلية امرا مستغربا؟ بالطبع لا فقد اقر الاسلام ما كان متفقا مع تعاليمه وابطل ما خالفه فقد اقر الديانة والطلاق وغير ذلك بعد ان وضع لهما الضوابط فكذلك الحجاب اقره بعد ان وضع له الضوابط التي تحافظ على المرأة وتسترها. ومع هذا ايضا فليقرأ من يرى الحجاب عادة او رجعة قول الحق: «وقل للمؤمنات يخفضن من ابصارنهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن او آبائهن او آباء بعولتهن او ابنائهم او ابناء بعولتهن او اخوانهن او بني اخوانهن او بني اخواتهن او نسائهن او ما ملكت ايمانهن او التابعين غير اولي الإربة من الرجال او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا الى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون» (النور ـ 31). وقد بينت الآية الكريمة امرين، الاول: لبس الحجاب واجب، ومن المعروف في علم الاصول ان الامر يقتضي الوجوب ما لم يوجد صارف يصرفه من الوجوب الى الندب ولا صارف هنا. ان الحجاب امر من الاوامر الإلهية كالصلاة والصيام والزكاة والحج فمن انكره فلينكر فرضية العبادات في الاسلام، بحجة ان الصلاة فيها مشقة وتضيع الوقت، والصيام فيه تعذيب للنفس والزكاة فيها تضييع للمال والحج فيه جهد ومشقة ونتحلل تدريجيا حتى نخلع من ديننا ونصبح شجرة بلا جذور ولا جذع ولا اغصان ولا اوراق شجرة ماتت فيها نخوة الايمان وجذوة العقيدة فلم يبق منها الا رسمها لأننا اشترينا بآيات الله ثمنا قليلا! لقد ماتت نخوة الايمان واصاب البعض الضعف والخنوع لأوامر الدول التي تحارب الاسلام وتريد ان تمحو سماته الامر الذي جعل من هؤلاء الضعفاء مشجعا لهذه الدول في امعان العداء للاسلام لأنهم سيقولون اذا كان المسلمون انفسهم يحاربون كما في بعض البلاد العربية فلماذا تنكرون علينا محاربته؟

وقد ينتظر المحسوبون على الاسلام ويحاربون الحجاب مكافأة تشجيعية، او كلمة شكر على ما قدموه لاعداء الاسلام دون طلب منهم فقد كفاهم التصادم مع المسلمين، وهكذا استهان بعضنا فهانوا وطالبوا العزة من غير الله فزالوا، يا دعاة التبرج والسفور ماذا تريدون من المرأة؟ ايعجبكم عريها وتحولها لدمية بين اصابع الرجال؟ ان الثقافة والحضارة التي تزعمونها هي التي حولت المرأة الى سلعة تروج بها البضائع، ولم تعد إلا جسدا يبغى به المتعة».

طبعا، طبعا، يريد دعاة التبرج ـ لعنة الله عليهم ـ رؤية النساء والفتيات عرايا، وما ان انتهت الدكتورة آمال من تأديب دعاة التبرج والانحلال حتى استأنف الشيخ فرحات السعيد المنجي تأديبهم وكشف مخططاتهم بالقول:

«ولكن لماذا يتعرض الان سياسيون وكتاب وهازلون مسلمون وغير مسلمين للحجاب؟ لماذا التركيز عليه؟ وهل وجدنا ايا من هؤلاء الذين يتحدثون عن الشرائع يتكلمون عن العاريات الساقطات.. وعن المساخر الاخلاقية التي ترتكب في المجتمع؟ هل وصلت الحرية في الرأي الى ان ننكر معلوما من الدين بالضرورة.. نتعدى على حدود الله، لا يوجد شيء فيه حرية مطلقة في الكون بل تنتهي الحرية حينما تصل الى حقوق الاخرين؟ واي شيء احق من حرمات الله؟ هناك امور يجب عدم المساس بها، خاصة اذا كانت صادرة عن رب العزة ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم، واذا كانت هناك ثوابت سياسية طائفية في العالم لا يجوز المساس بها، واذا اقترب منها شخص تمت محاكمته في العالم لا يجوز المساس بها، واذا اقترب منها شخص تمت محاكمته (النازية ـ الفاشية ـ السامية ـ الصهيونية) هل جروع الحزب الوطني نفسه يقوم على آلية الانتخابات الداخلية لتولي المواقع الحزبية لن ينصلح حال العمل الحزبي في مصر وبدون اصلاح دستوري سليم بلا عوار يأخذ في اعتباره وضع مصر خلال السنوات القادمة ويؤمن للاجيال القادمة حقها في الاختيار لن ليس بحاجة الى ضعاف الايمان المذبذبين بين هؤلاء وهؤلاء ولا الى من يعبدون الله على حرف انما هو بحاجة لاصحاب الايمان القوي الذين يعلمون حدود الله وعلى كل مسلمة الا تؤثر فيها اصوات الضلال والفساد التي تخرج علينا بين الحين والاخر ويجب ان ندرك ان العلم يؤخذ من اهله، اما اذا كان هناك البعض ممن يصرحون بما هم ليسوا اهلا له فلا تستمع اليهم، وان تأخذ العلم من مصادره، ولننظر الى كل ما تحدث به الوزير فاروق حسني كيف تراجع عنه واتى بمبررات ولكن هيهات فما كان في القلب خرج وقضي الأمر»!

وهكذا تكون النصيحة الخالصة لوجه الله، بان لا نأخذ العلم الا من مصادره من العلماء الاجلاء، اما الهواة فلا ومنهم من اطلقوا على انفسهم ـ القرآنيون ـ وابرزهم لواء الجيش المتقاعد محمد شبل الذي ازعج علماءنا بالقول امس في مقال له بـ«الاحرار»:

«مقولة وزير الثقافة الاخيرة عن «الحجاب» من اشجع الاقوال واهمها. فقد نطقت ـ فيما ارى ـ بما وجه العقول الى هذا الذي يداهمنا من الخطباء والشرائط وكتب الارصفة والفضائيات واللافتات واشكال الرجال والنساء وايده اخونا الكبير جمال البنا فقال: الحجاب امر شخصي يخضع لارادة المرأة ونفي ان يكون فريضة او يدخل في عقيدة او شريعة. لكن جماعة الاخوان التي تقود ـ ويدعمها الاشياخ ـ منذ السبعينيات مظاهرة دينية تمجد الشكل والطقوس فيما سمي بـ«الصحوة الاسلامية» اخذت من الحجاب شعارا عمليا يضاف الى الشعار النظري الذي يقول «الاسلام هو الحل» وراهنت على ان تجعل من نساء مصر جميعا ادوات تحت لوائها يدفعون بالنشء في تيار الجماعة.. و«الام مدرسة اذا اعددتها اعددت شعبا كله اخوان!» لذلك قام رؤوس الجماعة يحاربون تصريح فاروق حسني لانه يهز خططهم من الاساس ويهدد هدفهم الذي اعترف بأنهم مشوا فيه خطوات كثيرة على طريق التحقيق: اين منا اجيال سبقت من قريب كان نساؤها يتحركن حاسرات الرؤوس مطمئنات وكان «الاخوان المسلمون» انفسهم يصاحبون نساءهم وبناتهم وهن يرتدين مثل نساء الانكليز والامريكان «بنات مؤسسة الاخوان ومرشدهم الاول ـ حسن البنا ـ كن غير محجبات وكان الاشياخ يسيرون على نفس المنهج ولم نسمع من يقول ان الحجاب فريضة يضاف الى الصلاة والصيام والحج.. وعلى رأس الازهر شيوخه العظام محمود شلتوت ومحمد مصطفى المراغي ومصطفى عبد الرازق. ان الله ايها السادة الذي يزن اعمال عباده بميزان متناه في الدقة حتى ان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره لا يرضى ان نزن نحن اعمالهم بهذا الميزان الجائر».

وقبل الانتقال لقضية اخرى تشير الى كاريكاتير كانت «اخبار اليوم» قد نشرته يوم السبت الماضي في ملحقها ـ النهارده اجازة ـ عن رجل ملتح امامه ثلاث اوراق، الاولى فيها الوزير يعتذر، والثانية الوزير يحتجب والثالثة الوزير يوضح.

وهو يقول غاضبا: مش كفاية لازم يتحجب.

جمال مبارك

والى جمال مبارك الامين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم الذي لقي تأييدا في «المصري اليوم» يوم الخميس من ايمن البشبيش جاء فيه:

«وبدأ الناس في كل مكان يطالبون بالتغيير ويرفضون الفساد السياسي المتمثل في امتزاج السلطة بالمال ويرفضون ايضا تكويش مجموعة صغيرة لا تتجاوز خمسة عشر شخصا في السيطرة على نظام الحكم. نعم كمعظم شعب مصر نحب الرئيس مبارك حبا صادقا، ولكننا نحب وطننا ايضا ونكره المجموعة التي تتحكم في مصائرنا وتقبع على نفوسنا ورؤوسنا لاكثر من 20 عاما فماذا يضير النظام اذا ذهبت جميع القيادات الحالية واتى غيرها؟ لن يحدث شيء فجميعهم يأخذون شرعيتها من الرئيس مبارك وليس من انفسهم. وباعتباري ممثلا للالاف من ابناء دائرتي وزملائي ومن الممارسين للعمل العام وايضا من المحبين القريبين منه اقول له انه بدون اصلاح حقيقي داخل الحزب الوطني نفسه يقوم على آلية الانتخابات الداخلية لتولي المواقع الحزبية لن ينصلح حال العمل الحزبي في مصر وبدون اصلاح دستوري سليم بلا عوار يأخذ في اعتباره وضع مصر خلال السنوات القادمة ويؤمن للاجيال القادمة حقها في الاختيار لن تكون هناك حياة سياسية امنة. فتعال يا جمال واكتب مع الشعب عقدا شفهيا عنوانه «اعطهم حريتهم في الاختيار يعطوك دولتهم وهم احرار وبكل حب وبلا خوف».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه وسدد على الطريق خطاه وحماه من شر الحاسدين والنفاثين في العقد واصحاب الاعمال السفلية والعكوسات، وما تبقى من هجوم واحد من اكثر النفاثين شراسة وحقدا، وعدم اعتراف بجميل رئيسنا واظن ان اسمه ابراهيم عيسى، كما اعتقد انه رئيس لتحرير جريدة قالوا لي ان اسمها «الدستور» قال وبئس وخيبة ما قال عن رئيسنا الذي يتقبل هذه السموم والعكوسات بصدر رحب ويتركنا نعاني منها:

«مبارك لا يحكم بشرعية دستورية ولا ثورية ولا بشرعية قانونية او سياسية فهذا الحكم جاء بالتزوير ولا يوجد انتخابات او استفتاءات جرت في عصره الا وهي مزورة تماما وكلها استفتاءات تعديل الدستور، استفتاءات الرئاسة الاربعة وانتخابات الرئاسة المسرحية الاخيرة كلها مزورة ومزيفة جميع انتخابات مجلس الشعب مزورة وليس فيها انتخابات واحدة توحد الله بل هي انتخابات كافرة بالحرية والحق وارادة الناس فعن اي شرعية قانونية او سياسية نتكلم ونحن امام نظام مزور مزيف؟ والحقيقة الثابتة ان نظام